لم يجز لغيرها ان شاء الله تعالى قال السبكي وهو كما قال
ويتعين ان يكون هو المختار والمفتى به انتهى كلام
النهاية فتبين لك ان الفتوى على الحديد الموافق
للقديم لا على القول الثاني في الجديد المخالف للقديم
على ان القول الجديد المخالف للقديم قد اعتمده كثير
اولا الاكثرون وضعفهم الرافعي في المحرر والشرح وذكر الزركشي
في الخادم ان اصحابنا العراقيين انكروا هذا عن القديم
وذكر عبارة جماعات منهم وضعفهم من نقل ان الشافعي
علق القول به في القديم على صحة القديم وذكر عبارات
من قال بذلك الزركشي في خادمه ايضا واطال
الكلام على ذلك فراجعه ان اردته وقال
السلمي ما قاله النووي من تصحيح القديم لا يحل ان ينسب
للشافعي لان الشافعي رضي الله عنه جعقد باقي في الامر
لذلك واقام الادلة على انه لا يصار عنه الا حيث يجب
الاحاديث الواردة في ذلك باسس الجودة انتهى
والمعتمد عندنا ختمي امتنا الشافعية ما صححه النووي
وهو القول الجديد كما قدمناك والله اعلم المسئلة السابعة

عشر

عشر استحباب الخط بين يدي المصلي عند عدم الشاخص
واقول عبارة الروضة من مزيداتها قلت وقال جماعة
فلا اكتفاء بالخط قولان الشافعي قال في القديم في سنن
حرملة يستحب وضعفه البويطي لاضطراب الحديث
الوارد فيه وضعفه انتهى وسنن حرملة من الكتب
الجديدة فالفتوى اذا على الجديد من رواية حرملة وهو
موافق لما في القديم وعبارة الاسنوي في المهمات
لا اكتفاء به نص عليه في القديم ونص في البويطي على
انه لا يكفي لكن نص في سنن حرملة على استحبابه
انتهت عبارة المهمات ونقل في المسائل المعلمات الاعتراض
على المهمات عن ابن العماد ما نصه قوله ان الشافعي
نص في البويطي على انه لا يكفي مردود فان البويطي نقل
عن الشافعي انه علق القول به على صحة الحديث وقد
صححه الامام احمد وابن المديني وابن المنذر قال الرافعي
والاكثرون ان حكم الخط حكم الشاخص انتهى ما ادرت
نقله من المعلمات واقول وعلى هذا لم يقع في الجديد
قول بعدم الاكتفاء بالخط لان المذكور في كلامهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)